

العمامة والأفندي بين فالخ عبد الجبار وعلي الوردى دراسة مقارنة

The Turban and The Secular

Between Faleh Abdul-Jabbar and Ali Al-Wardi

A Comparative Study

أ.د. رائد جبار كاظم¹، قسم الفلسفة، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، العراق

Pr. Raed Jabbar Kadhim, Department of Philosophy, College of Arts, Al-Mustansiriya University, Iraq
raedjk777@yahoo.com

تاريخ النشر: 2020/07/01

تاريخ القبول: 2020/06/22

تاريخ الاستلام: 2020/04/13

ملخص:

يحاول البحث دراسة كتاب فالخ عبد الجبار (العمامة والأفندي) وبيان مضمونه وأفكاره، مقارنة بأفكار علي الوردى في موضوع (العمامة والأفندي) كنمط تفكير وثقافة مغايرة بين الأثنين، وتشابه الموضوع بين عبد الجبار والوردى لا يعني تشابههما في المضمون والأفكار، فما لم يقله عبد الجبار في كتابه عن الفرق بين طريقة التفكير بين العمامة والأفندي، فقد قاله الوردى في فكره وكتابات وفصل فيه القول تفصيلاً كبيراً. فان علي الوردى لم يؤلف كتاباً بهذا الخصوص، ولكن أغلب كتاباته وموضوعاته تناولت الموضوع بالنقاش والتحليل والنقد، لقد أكد الوردى في كتاباته على الصراع الفكري الدائر بين فئة رجال الدين، الفقهاء والمعممين (الملائية) من جهة وبين العلمانيين والمثقفين (الأفندية) من جهة أخرى. لا شك أن عبد الجبار كان قد رصد الكتابات والنصوص التي قدمها الوردى عن الصراع الديني والسياسي سواء بين الملائية والأفندية من جهة، أو بين الملائية (شيعية وسنة) فيما بينهما من صراع مزمن وقديم من جهة أخرى، ولا شك أن الوردى قدم الكثير من الكتابات والأفكار حول هذه الموضوعات، وقد استفاد عبد الجبار ولاحقها في كتاباته عامة وكتابه (العمامة والأفندي) خاصة. وهذا ما لاحظناه من خلال تتبع قراءة كتابات وأفكار عبد الجبار، وقد ذكرنا في ثنايا البحث مدى اعترافه واستفادته من فكر وطروحات علي الوردى في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: العمامة، الأفكار، الصراع الديني.

¹ المؤلف المرسل أ.د. رائد جبار كاظم raedjk777@yahoo.com

Abstract

The research deals with Faleh Abdul-Jabbar's book " The Turban and The Secular " , stating his thoughts comparatively with Ali al-Wardi's thoughts concerning the theme of the turban (clerks) and secular as patterns of thinking and culture . The similarity between them in this theme doesn't mean they are similar in contents and thoughts . That what was not said by Abdul-Jabbar on the difference in the way of thinking between the turban and secular , was said in details by Al-wardi in his writings . Although Al-Wardi didn't write a book in this respect , most of his writing dealt the theme with discussion , analysis and criticism . Al-Wardi concentrated on the conflict between the clergy , jurists and turbaned from one hand and the seculars and intellectuals from the other hand . There is no doubt , Abdul-Jabbar observed Al-wardi's writings on the religious and political conflict between clerks (turbaned) and seculars , and deep-rooted conflict between the clerks themselves , Shiites and Sunnites . Abdul-Jabbar benefited from and traced Al-Wardi's writings and thoughts in his woks , especially in " The Turban and The Secular" . That what we observed by reading his writings , concluding his benefit from Al-Wardi's writings and thoughts in this concern

Keywords: turban,Ideas, Religious conflict

المقدمة :

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على موضوع (العمامة والافندي)، ليس بوصفه كتاباً ألفه فالح عبد الجبار فحسب، بل بوصفه نمطاً من أنماط التفكير، وشكلاً ثقافياً ومعرفياً يتلبس الشخص، فهناك طريقة تفكير أنتجها العقل (الفقهي) الديني، وهناك طريقة تفكير مغايرة لها تماماً أنتجها العقل العلمي، قد تتصف بالعلمانية أو بالليبرالية أو بالدينوية، من جانب آخر، اذن نحن أمام نمطين وطريقتين في التفكير انتجتهما الثقافة العربية، تختلف باختلاف المرجعيات الفكرية والثقافية والاجتماعية والسياسية، وكل منهما

يتغذى من مصادر فكرية مختلفة، وهذا ما أنتج صراعاً ثقافياً وفكرياً بين الأثنين واضحاً للعيان تلبس الثقافة العربية، ومستوى صعود وهبوط كل نخط من هذين الفكرين أو النمطين مرهون بظروفه الزمكانية. ان كان فالخ عبد الجبار قد ألف كتاباً عنوانه (العمامة والأفندي، سوسيولوجيا خطاب وحركات الاحتجاج الديني)، فان علي الوردي لم يؤلف كتاباً بهذا الخصوص، ولكن أغلب كتاباته وموضوعاته تناولت الموضوع بالنقاش والتحليل والنقد، فمدار فكر الوردي في مشروعه الفكري هو لمناقشة الصراع بين (النشائيات) ولكنه دائماً ما يبحث عن الحل (الثالث)، فهو قد ذم التفكير الثنائي (منطق أرسطو) الذي يجعل القضية مرهونة بمقدماتها، ويحصرها بين أمرين أو قضيتين لا ثالث لهما، وهذا ما جعل أغلب الفقهاء والمتكلمين ورجال الدين يلجأون اليه، لأنه منطق حجاجي سجالي ينتصر لقضية واحدة لا غير، فكل شخص يريد أن يحصر الحق معه ويجعل الآخرين يدورون في فلكه، وهو خلاف المنطق العلمي الذي يبحث عن تعدد الحلول وأوجه الحقيقة، وفق منطق الاستقراء والاحتمالات، وهو ما يسير عليه المنطق الاجتماعي عند علي الوردي.

لقد أكدّ الوردي في كتاباته على الصراع الفكري الدائر بين فئة رجال الدين، الفقهاء والمعممين (الملائية) من جهة وبين العلمانيين والمثقفين (الأفندية) من جهة أخرى، وقد أحتدم الصراع بين الأثنين بصورة قوية، وكل يحاول الانتصار لنفسه من جهة ما يمتلكه من ثقافة وفكر وأدبيات، والملاحظ في فكر الوردي انه يجد هذا الصراع والتنافس طبيعي جداً بين الافكار، ولكنه لا ينتصر لفئة على حساب الفئة الأخرى، وقد يحسب القارىء ان الوردي سينتصر لل(افندية) ويقدمهم على غيرهم، كلا، هو لا يقوم بذلك، بل ينتقدهم كونهم يسيرون وفق منطق (الملائية) أيضاً، من حيث التعصب لأفكاره، فكل منهما يريد الانتصار لفكره ومعتقده، دون دليل علمي أو معرفي، من خلال اعتمادهم على منطق ارسطو في مناقشة الأمور وتحليلها، وأعتقادهم بالحقيقة المطلقة وعدم ايمانهم بالنقد ووجود الآخرين المختلفين عنهم. صحيح أن فالخ عبد الجبار قد كتب عن (العمامة والأفندي) كتاباً مستقلاً بأكمله، وقد يحسب القارىء أو المثقف للوهلة الأولى أن الكتاب يتناول بالبحث العلاقة بين (المعمم والأفندي)، والديني والديوي، وطريقة تفكير كلا النمطين من حيث انهما ثقافتين مختلفتين، كلا، فالكتاب لا يناقش ذلك، ولا يتطرق له، لا من قريب ولا من بعيد، وتلك هي المشكلة في كتاب عبد الجبار، فكتاب (العمامة والأفندي) هو العنوان العربي للنسخة العربية المترجمة عن الانكليزية، فالكتاب في أصله هو أطروحة دكتوراه قدمها فالخ عبد الجبار في لندن ونال بها درجة الدكتوراه تحت اشراف عالم الاجتماع الدكتور سامي زبيدة، وقد نشرت

هذه الاطروحة في كتاب بعنوان (The Shiite Movement in Iraq)، الحركة الشيعية في العراق، صدر عام 2003 عن دار الساقى في لندن، ويتقديم من الدكتور سامي زبيدة، وبعدها تم ترجمة الكتاب الى اللغة العربية من قبل الاستاذ أمجد حسين، عن دار الجمل عام 2010، بعنوان (العمامة والأفندي، سوسيولوجيا خطاب وحركات الاحتجاج الديني)، والملاحظ ان هناك اختلافاً كبيراً بين عنوان الطبعة العربية والطبعة الأنكليزية، ولم يُبرر ذلك الاختلاف والتغيير في العنوان في النسخة العربية من قبل المؤلف أو المترجم، وبقي الأمر رهين القراء وحكمهم.

في بحثنا سنحاول دراسة كتاب فالح عبد الجبار (العمامة والأفندي) وبيان مضمونه وأفكاره، مقارنة بأفكار علي الوردي في موضوع (العمامة والأفندي) كنمط تفكير وثقافة مغايرة بين الأثنين، وتشابه الموضوع بين عبد الجبار والوردي لا يعني تشابههما في المضمون والأفكار، فما لم يقله عبد الجبار في كتابه عن الفرق بين طريقة التفكيرين بين العمامة والأفندي، فقد قاله الوردي في فكره وكتاباتهِ وفصلٍ فيه القول تفصيلاً كبيراً. وقد جاءت هيكليّة البحث وفق الآتي :

1. الأفندي والعمامة.. خطاب ضد خطاب.

2. العمامة والأفندي بين النسخة العربية والنسخة الأنكليزية.

3. العمامة في مواجهة الحكومة أو الاسلام السياسي الشيعي والسلطة.

4. صراع الأفندية والملائية عند علي الوردي.

5. الاسلام السياسي الشيعي بين المعارضة والحكم.

6. بين فالح عبد الجبار وعلي الوردي.

1. الأفندي والعمامة.. خطاب ضد خطاب :

(العمامة والأفندي) كتاب أستعرض فيه فالح عبد الجبار(*) خطاب حركات الاحتجاج الديني عامة، وعلى وجه الخصوص خطاب الاحتجاج الديني لدى الشيعة في العراق خلال القرن العشرين، منذ نشأة الدولة العراقية الحديثة عام 1921 والحكم الملكي وأنتهاءً بحكم حزب البعث العربي الاشتراكي، وقبل سقوطه عام 2003 ومجيء التجربة الديمقراطية الجديدة في العراق.

كتاب العمامة والأفندي دراسة سوسيولوجية تحليلية نقدية قيمة أشغل عليها فالح عبد الجبار، مفككاً الخطاب الاحتجاجي الديني الشيعي، ذلك الخطاب الذي أُنسم بالمعارضة والرفض منذ نشأته التاريخية الأولى مع وجود الاسلام، وأُنسم بذلك الطابع المعارض طوال التاريخ السياسي والاجتماعي،

وكان للحكام موقف سلمي من تلك المعارضة الشيعية وذلك الخطاب غير المؤيد للحكام والحكومات وأن كانت حكومات اسلامية وحكامها مسلمين، وبالتالي فقد تولد خطاب ديني سياسي اجتماعي شيعي رافض ومعارض للخطاب الآخر الذي لا ينتمي لهذا الخطاب، فأصبح الخطاب الشيعي معارضاً واضحاً للخطاب السياسي المهمش لهذا المكون والذي يعارض معتقداته وأصوله الفكرية والدينية والسياسية، وقد أتضح ذلك في فترات وحقب تاريخية مختلفة.

(الأفندي والعمامة) هو أيضاً موقف قدمه فالح عبد الجبار في خطاب (علماني ليبرلي) ضد الخطاب الديني الذي يمثله الشيخ ورجل الدين بوصفه ممثلاً لل (العمامة)، وأرى أن الشبه كبير بين ما قدمه عبد الجبار في كتابه هذا (أطروحة الدكتوراه) وبين ما قدمه علي الوردي في كتابه (دراسة في سوسيولوجيا الاسلام) الذي هو بالأصل (رسالة ماجستير) من جامعة تكساس في أميريكا عام 1948، وبين ما قدمه الوردي أيضاً في موسوعته (لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث)، التي أعتمدها عبد الجبار مرجعاً أساسياً في بناء فرضيته في كتابه العمامة والأفندي.

إذا كان فالح عبد الجبار قد أتى على تحليل الخطاب الديني السياسي والاجتماعي الشيعي في فترة زمنية معاصرة من تاريخ التشيع، فأنى علي الوردي قد أتى على تحليل الخطاب الديني الشيعي منذ بواكيره الأولى والصراع الذي حصل بين الامام علي والصحابه، والدور الكبير الذي لعبه علي بن أبي طالب وأبناءه في تاريخ التشيع والاسلام، هذا الأمر الذي أصبح قاعدة وأصل اعتقادي لكل من يدين بالتشيع مذهباً له وأيدولوجية، وقد تطور هذا الأمر وتقدم بتقدم السنين، ودخلت أفكار ومعتقدات فكرية وفلسفية وسياسية جديدة أثرت على الفكر والخطاب السياسي الاسلامي الحديث والمعاصر، والتشيع قد دخل في صراع مع هذه الافكار الجديدة أيضاً، مما جعل مجموعة كبيرة من المستشرقين والباحثين يتوجهون لدراسة تلك النظريات السياسية وتحليل خطاب الاسلام السياسي الذي أنتشر بصورة كبيرة منذ منتصف القرن العشرين، في مصر والشام والحجاز، والذي تمخض عنه أيضاً ولادة وظهور الجمهورية الاسلامية في ايران عام 1979، ذلك الحدث السياسي التاريخي الكبير الذي عُد انتصاراً للتشيع والشيعه في العالم، في مقابل الايديولوجيات الاسلامية الدينية الأخرى، وهذا ما دفع فالح عبد الجبار لدراسة ذلك الحدث الكبير، والخطاب السوسيولوجي الشيعي على المستوى الديني والسياسي والاجتماعي والتاريخي والفكري في كتابه العمامة والأفندي، الذي أعده خطاباً ليبرالياً ضد الخطاب الديني. الذي قدمه عبد الجبار بأسلوب علمي أكاديمي موضوعي رصين لا يقلل ولا ينال من الخطاب الديني بشيء، ولكنه عرض لسوسيولوجيا

وساينكولوجيا الشيعة، تلك الجماعة التي لها ثقل تاريخي وفكري وأجتماعي كبير في العراق والعالم العربي والاسلامي. والتي ظلت مهمشة كثيراً في ظل أيديولوجيات مستبدة، لم تنظر للآخر بعين الاحترام وحق الحياة وتحقيق المصير من خلال مبدأ المواطنة وحقوق الانسان والاعتراف بالهويات المتعددة في العراق. ويرى عبد الجبار أن لأحداث وأصداء الثورة الاسلامية في ايران قد جذبت الدارسين والباحثين للكتابة عن هذا الحدث التاريخي والسياسي في ايران وعن دور التشيع في تلك الثورة وتلك الفترة تحديداً، ولكن (البحث في دور الاسلام الشيعي في السياسة على امتداد الشرق الأوسط لم يجتذب سوى كتابات أكاديمية محدودة أبرزها كتابات خوان كول ونيكي كيدي. بل ان الاهتمام الذي تم ايلأؤه للشيعة عموماً والحركات النضالية الشيعية خصوصاً في العراق كان أضيق نطاقاً، وهما الظاهرتان اللتان سبقتا الثورة الايرانية... ويهدف هذا البحث الى ردم الفجوة في فهمنا للجذور الاجتماعية للاسلام الشيعي وللفاعلين فيه وايدولوجيته في اطار العراق، فالحركات الاسلامية الشيعية تشكل جزءاً من موجة الصعود العام والمتدرج للاسلام الحركي (مثل الحركات الاسلامية والاصولية) من ناحية، ومن الناحية الأخرى يشكل استجابة متجددة لنشاط الشيعة في العراق. وهذا هو الذي يجعل من هذا الموضوع حالة فريدة وفذة تتحدى المفاهيم الاختزالية، الموغلة في التبسيط.). (الجبار، 2010، ص 41. 42)

والذي أحظه في كتاب عبد الجبار هو تأكيده على قضية في غاية الأهمية وهي مسألة التناشر الكبير الدائر في الفكر الشيعي، وهو بعينه ما قدمه الوردي وما قصده في مسألة الصراع بين البداوة والحضارة في المجتمع العراقي، وهي عينها ما يتناولها عبد الجبار الذي يرى ذلك التناشر لدى الشيعة ويحذر منه مراراً وتكراراً، فهو يقول عن الشيعة في المجال السياسي : (ولا يمكن لهم ان يستمروا في ان يضعوا قدماً في عالم الدولة الحديثة، وأخرى في عالم الملل والنحل.). (الجبار، 2006)

2. العمامة والأفندي بين النسخة العربية والنسخة الأنكليزية :

كانت لندن، هي المحطة الأولى التي حط فيها عبد الجبار رحاله بعد مغادرته العراق عام 1978، حيث عمل أستاذاً وباحثاً في علم الاجتماع في جامعة لندن، مدرسة السياسة وعلم الاجتماع في كلية بيركبيك والتي كان قد حصل منها على شهادة الدكتوراه. وقد عمل سابقاً محاضراً في جامعة ميتروبوليتان - لندن، متخصصاً بدراسة الفكر السياسي والاجتماعي في الشرق الأوسط، بينما كانت بيروت المحطة الثانية التي أقام بها وأستقر عبد الجبار، وأنشأ فيها معهد الدراسات العراقية وأصبح مديراً له، وقد كتب وألف وترجم الكثير من الدراسات والمؤلفات العربية والأنكليزية، وأغلب مؤلفاته تناقش قضايا في علم

الاجتماع السياسي والديني والمدني وقضايا الحركات الاحتجاجية، ومن ثماره المبكرة في هذا المجال أطروحته للدكتوراه التي عنوانها عنوان (The Shiite Movement in Iraq)، الحركة الشيعية في العراق، التي جرت تحت اشراف الدكتور وعالم الاجتماع العراقي سامي زبيدة. ويقول عبد الجبار عن الكتاب انه وضع : (في لندن بين أعوام 1998.1991 وقدم للنشر بعد هذا التاريخ، وكان يفترض صدوره عام 2002، لكن نذر الحرب الوشيكة على العراق حملت الناشر اللندني على طلب فصل جديد (هو المقدمة) لسدّ الفراغ. فكان أن تأخر صدور الكتاب الى ربيع 2003، وبالتحديد بعد غزو العراق... هذا الكتاب هو محاولة لفهم العلاقة بين المقدس والديني في مناشيء حركات الاحتجاج الدينية في العراق، بمقارنة مضمرة في الأغلب، مع ايران، اعتماداً على الأدوات النظرية لسوسيولوجيا الدين، وعلى مناهج البحث الأكاديمية.) (الجبار، 2010، الغلاف الخارجي)

وقد تعرّض فيها عبد الجبار لدراسة الشيعة في تاريخ العراق المعاصر، من حيث الجانب الاجتماعي والسياسي والثقافي والاقتصادي، وأوضح دورهم في تاريخ العراق وهويتهم وعلاقتهم بالهويات الدينية والثقافية الأخرى، منذ نشوء الدولة العراقية الحديثة عام 1921 وحتى قيام الحكم البعثي في العراق، وما جرى من أحداث سياسية واجتماعية في تلك الفترة مع الشيعة، سواء الحرب العراقية الايرانية، أو حركة الاحتجاجات والانتفاضات التي قام بها الشيعة في جنوب العراق عام 1991م على سياسة النظام السابق. وقد نشر الكتاب بنسخته الانكليزية سنة 2003، ب(391) صفحة عن دار الساقى في لندن. وقد قدم الدكتور سامي زبيدة له.

وقد تُرجم الكتاب الى اللغة العربية عام 2010م من قبل المترجم العراقي الاستاذ أجد حسين، من مواليد 1932، استاذ الأدب واللسانيات والترجمة، وصدرت عن دار الجمل بعنوان (العمامة والأفندي، سوسيولوجيا خطاب وحركات الاحتجاج الديني)، ب (590) صفحة.

يقول الدكتور سامي زبيدة في تقديمه للكتاب : (ان كتاب فالح عبد الجبار مساهمة فريدة، وقيمة في دراسة الاطار الحديث للتشيع في العراق، مجتمعاً وثقافة وسياسة. وهو يرسم لوحة أخذة عن المشهد الشيعي بمؤسساته ومرجعياته، بشخصه وأسرته، وفئاته، وبأقتصاد الحياة الدينية، وحالات المد والجزر المالي فيها... ان وصف وتحليل الحركات السياسية الشيعية، ومنابعها الاجتماعية والفكرية هي بؤرة اهتمام الكتاب... ويحتل المؤلف موقعاً فريداً يؤهله للكتابة عن تاريخ العراق الحديث. فهو مشارك بارز في المشهد السياسي والثقافي، أولاً داخل بلاده، ثم شأن العديد من المثقفين الذين نجوا من التصفية، في المهجر. وأن

معارفه وأبحاثه علمية صارمة، لكنها لا تنبع من معطيات إرشيفية وثائقية فحسب، بل هي ثمرة ارتباط وثيق بالاحداث والشخص والتيارات الفكرية، بل ان سردياته مشبعة بمعرفة حميمة بالتاريخ والسياسة في عموم المنطقة ما يضيف على البحث منظورا مقارنا، اما التحليل فانه ثري بالمعرفة النظرية الاجتماعية والسياسية. ان الكتاب أشبه بوليمة معرفية لكل دارس للعراق أو المنطقة، كما لكل قارئ عليم وفضولي. (العمامة والأفندي. (الجبار، 2010، المقدمة ص 8)

أما مضمون الكتاب فيناقش تاريخ شيعة العراق المعاصر، ودراسة ثقافة وحياة الشيعة ومركز ثقلهم في مدينة النجف، وتاريخهم الثقافي والسياسي والاجتماعي، أو بالأحرى تناول عبد الجبار الاسلام السياسي الشيعي وبيان مدى تقاربه مع حركات الاسلام السياسي عامة، والسني على وجه الخصوص، كما تعرض عبد الجبار لدراسة تاريخ الاحزاب الدينية الشيعية وشخصياتهم، امثال حزب الدعوة الاسلامية والمجلس الاعلى، ومنظمة العمل الاسلامي، وتعرض لدراسة بعض مراجع الدين المؤثرين في النجف والذين كان لهم الثقل في تاريخ شيعة العراق المعاصر، امثال السيد محمد باقر الصدر والسيد محمد تقي المدرسي والسيد محمد الحسيني الشيرازي، فقد درس فكرهم وونظرياتهم السياسية بالتفصيل. وعن هيكلية كتاب (العمامة والأفندي) فقد تكون من خمسة أجزاء وبفصول سبعة عشر، وقد ختم بخاتمة عرض فيها لأبرز النتائج التي خلص لها عبد الجبار من دراسته هذه.

وقد جاءت محتويات كتاب العمامة والأفندي أو (الحركة الشيعية في العراق) حسب الآتي :

الجزء الأول : الدولة، الأمة، النزعة الاسلامية وقد تكون من فصلين

الفصل الأول : نظرة عامة

الفصل الثاني : النزعة الاسلامية، الأصولية، الطائفية، والدولة . القومية

الجزء الثاني : النشوء والطفرة، الذي تكون من أربعة فصول هي :

الفصل الثالث : المجموعة المؤسسة للدعوة، تعريف الذات (1960.1964)

الفصل الرابع : منابع الاجتماعية . الفاعلون

الفصل الخامس : تشكيل جماعة العلماء في النجف 1960

الفصل السادس : حزب الدعوة 1963 . 1968 من الكلية الشاملة الى الخصوصية الفتوية

الجزء الثالث : الفضاءات الثقافية : المرجعية والطقوس الشعبية والذي تكون من أربعة فصول هي :

الفصل السابع : المال المقدس

الفصل الثامن : نقل المعرفة : المدرسة التقليدية وأفولها

الفصل التاسع : نشوء المرجعية ومركزها

الفصل العاشر : طقوس عاشوراء وزيارة الأربعين الثقافة الشعبية وتسييس آلام الخلاص

الجزء الرابع : التصادم في عهد البعث الذي تكون من خمسة فصول هي :

الفصل الحادي عشر : من الاحتجاج السلمي الى المواجهة الدموية

الفصل الثاني عشر : النموذج السياسي الفتوي المذهبي (منظمة العمل الاسلامي أصولها وبنيتها)

الفصل الثالث عشر : التجذر الراديكالي 1979 . 1982

الفصل الرابع عشر : تشكيل وتطور المجلس الأعلى للثورة الاسلامية في العراق، التوحيد القسري، الحرب،

الانشقاقات 1982 . 1990

الفصل الخامس عشر : الحرب، انتفاضة 1991

الجزء الخامس : الأيديولوجيا : النظريات الاجتماعية . السياسية والنظريات الاقتصادية، الذي جاء

بفصلين هما :

الفصل السادس عشر : النظرية السياسية

الفصل السابع عشر : النظريات الاجتماعية . الاقتصادية

وحين نأتي لتحليل عنوان الكتاب بنسخته العربية نجد اختلاف تماماً عن عنوان النسخة الانكليزية،

ولم يشر الكاتب ولا المترجم لا من قريب ولا من بعيد لهذا الاختيار في العنوان العربي (العمامة والافندي)،

ولماذا لم يبق المؤلف على العنوان الانكليزي (الحركات الشيعية في العراق) عنواناً للطبعة العربية دون تغيير؟

وأفترض أن هناك عدة أسباب وراء اختيار عنوان (العمامة والأفندي) للنسخة العربية للكتاب وأهمها هي :

(كاظم، 2019)

1. جانب التسويق والتشويق للقارئ والمتلقي وفق هكذا عنوان، اذ لو بقي عنوان الأطروحة الانكليزية كما

هي عنواناً للكتاب العربي لكان قراء الكتاب والاعلام الثقافي له أقل شيوعاً وانتشاراً، لأنه يتناول فئة

وشريحة دينية واجتماعية وسياسية محددة وهم الشيعة، وقد يكون قراء الكتاب ومقتنيه مقتصرين أيضاً على

فئة محددة بعكس العنوان العربي المثير والجذاب للقارئ العربي، والذي يوحي بأنه يحلل قضية الصراع بين

طبقة (العمائم) وطبقة (الأفندية)، أو الصراع الديني العلماني في الاسلام، ذلك الأمر الذي لم يتناوله

الكتاب ولم يتطرق له عبد الجبار في أطروحته، الا ما ندر من أشارات.

وما يؤيد كلامي هذا وجهة نظر الدكتور علي عبد الهادي المرهج، الذي كتب مقالاً عن كتاب (الدولة : اللوثيان الجديد) لفالح عبد الجبار، فرأى أن هناك بوناً شاسعاً بين عنوان الكتاب ومضمونه، ف(ما علاقة كاتب مثل فالح عبد الجبار هو في السياسة أقرب لما بينت و في علم اجتماع المعرفة هو أقرب لمدرسة (فرانكفورت النقدية) بآراء (توماس هوبز)؟. الجواب: هو أنه مُغرم باستعارة العنوان الأكثر جاذبية في عالم التسويق والبيع والشراء... تفحص الكتاب من ألفه إلى يائه وستجد أن هذه الاستعارة للعنوان مُقحمة على متن الكتاب، ولا تمهيد ولا مدخل يُرر لنا من خلاله فالح عبد الجبار استعارته لرؤية فيلسوف يميل للدفاع عن التفرد في الحكم). (المرهج، 2018)

2. أرى أن عبد الجبار إنما يريد الإشارة في عنوان كتابه الى وجود نمطين مختلفين من أنماط التفكير هما : التفكير الديني، والتفكير العلماني، طريقة تفكير (أهل العمامة) وطريقة تفكير (الأفندية)، والديني والعلماني في الحركات الشيعية في العراق، والتي ساعدت على قيام الفكر الشيعي العراقي، وتأثيرهما في السياسة العراقية الحديثة، وهذا ما لم يفصل به القول، عبد الجبار في كتابه، ولم يشير الا للحركات الدينية فقط، وأشار اشارة بسيطة في مقدمة الكتاب لمؤتمر لندن والشخصيات السياسية المساهمة في المؤتمر التي ساهمت في تغيير نظام الحكم في العراق ما بعد 2003، وهذا ما لم يذكر أيضاً في مقدمة النسخة الأنكليزية وإنما خص به النسخة العربية فقط.

3. عنوان الكتاب (العمامة والأفندي) أعم مما جاء فيه من مادة بحثية، إذ أن الكتاب يتناول بالبحث الحركة الشيعية في العراق المعاصر، أما العنوان فقد كان أكبر وأعم ويوحي لقارئه أنه يتناول حركات الاحتجاج في العراق بين طبقتي (المشايع وأهل العمامة) و (طبقة المثقفين والأفندية)، بين أتباع (المد الديني) وأتباع (المد المدني)، وهذا ما لم يأتي عليه عبد الجبار، وهو ما كنا نتمنى دراسته وتناوله كقراء من قبل فالح عبد الجبار، العالم والخبير والمثقف بهذا الخصوص.

4. هناك جهد كبير بذله عبد الجبار في دراسته هذه والتي أشاد بها مشرفها ومقدمها عالم الاجتماع العراقي الدكتور سامي زبيدة، والمطلع على الكتاب يتلمس ذلك الجهد الكبير المبذول أيضاً، وقد اعتمد عبد الجبار على الدراسات السابقة له وأشار إليها في متن الكتاب، ولكن عنوان الكتاب قد مارس نوعاً من التعمية على القارئ، وأضاع على القارئ متعة القراءة والتخصص، وأوهم المتلقي أن الكتاب يناقش صراع (العمامة) و (الأفندي) في حركات الاحتجاج، ولكنه لا يناقش ذلك تماماً، ولكنه رغم ذلك كان كتاباً مهماً جداً في علم الاجتماع السياسي والديني والتفاته كبيرة من قبل الباحث لدور الحركات الشيعية

في العراق في المجال السياسي الاحتجاجي، وهذا بحد ذاته جهد كبير يشكر عليه عبد الجبار، لغزارة مادته وأسلوب بحثه وطريقته في تحليل الخطاب الشيعي ديناً وسياسياً واجتماعياً.

اذن ما جاء في عنوان الكتاب لا يتطابق تماماً وما جاء في مضمونه، وقد حضرت في الكتاب مناقشة أفكار وخطاب (العمامة) وغاب عنها بالكامل أفكار وخطاب (الأفندي)، وهذا مما يؤسف له ولم يتناوله عبد الجبار بالتفصيل، وكان الأولى بالمؤلف والمترجم أن يوضحا ذلك الاشكال في التسمية، ولماذا لم يتم اعتماد العنوان الأصلي بنسخته الانكليزية، وقد دفعتنا قراءة الكتاب لمحاكمة ونقد عبد الجبار على ما لم يقله في كتابه (العمامة والأفندي) من خلال العنوان، وليس على ما قاله وما قدمه من منجز بحثي وفكري مميز في دراسة تاريخ الحركة الشيعية في العراق، والاسلام السياسي والاجتماعي لدى الشيعة. ولكنني أفترض ختاماً أن الدكتور فالح عبد الجبار قد أراد من دراسته هذه دراسة فكر (أهل العمامة) طبقة رجال الدين والمشايخ، من وجهة نظره كـ (أفندي)، علماني، ليبرالي، مثقف، يريد نقد المقدس الديني من خلال طروحاته المدنية، وهذا ما لمسناه في ثنايا الكتاب. حيث يقول عبد الجبار في معرض نقده للسياسات المتشددة التي اعتمدت الدين وأفحمته في خطابها السياسي : (فان الطائفية في العراق كانت تمثل سياسة دولة أكثر بقدر كبير من كونها انعكاساً لأنقسام اجتماعي متأصل ثقافياً. والعلمانية، التي غالباً ما تفهم خطأ على أنها الحاد، هي الكفيل بقيام تعايش سلمي بين الدين والسياسة، وبوجه خاص في المجتمعات المتعددة الأثنيات والثقافات.) (الجبار، 2010، ص 25)

من خلال كلام عبد الجبار هذا نستنتج أن رؤاه الفكرية منطلقة من أساس وفهم علماني عقلي في قراءة التجربة الشيعية الاسلامية في العراق، بعيداً عن العقائد والأيدولوجيات الدوغمائية الضيقة، ولكن يبقى السؤال الى أي مدى أستطاع عبد الجبار أن يتحرر من العقلية الأيدولوجية بوصفه مفكراً ماركسياً، في قراءة الأيدولوجيا الدينية؟ هذا الأمر متروك للقارئ الكريم ليكشفه في قراءته لفكر عبد الجبار من جهة وما سنسلط الضوء عليه في بحثنا هذا من جهة أخرى.

3. العمامة في مواجهة الحكومة أو الاسلام السياسي الشيعي والسلطة :

عرف الشيعة في العراق منذ تاريخ قديم يمتد لأكثر من ألف سنة، وهم مكون رئيسي يضاف الى المكونات الدينية والمذاهب الاسلامية الأخرى التي تعيش في العراق والعالم، وللشيعة خصوصية اجتماعية وثقافية تميزهم عن غيرهم رغم شراكتهم في الكثير من المعتقدات والأفكار مع الفرق والعقائد الاسلامية الأخرى، ولخصوصيتهم الاجتماعية والثقافية والدينية والشعبية هذه دعت فالح عبد الجبار للاهتمام الكبير

بدراسة تلك الجماعة والحركة الدينية التي لها ثقل كبير في تاريخ الاسلام عموماً وتاريخ العراق على وجه التحديد، كون العراق هو البيئة والحاضنة والمركز لنشأة التشيع وتوسعه. وقد شكل التشيع ثقلاً كبيراً على مستوى الأفكار والمعتقدات والمناظرات وعلم الكلام الى جانب الفرق الاسلامية الأخرى، ولم يتوقف ذلك الحراك وتلك الحركة في فترة زمنية محددة، بل أستمريت بالتوسع والانتشار والعطاء في التاريخ المعاصر، سواء في العالم الاسلامي أو في العراق على وجه التحديد، وما الثورة الاسلامية في ايران عام 1979 الا نتيجة تلك الأفكار الدينية الاسلامية التي يذهب اليها المذهب الشيعي، الذي عُدّ أمراً كبيراً وخطيراً في نفس الوقت هزّ العالم، وتغيرت أيديولوجيا ايران من الحكم العلماني الى الحكم الديني الاسلامي (الشيعي)، وهذا ما يشكل حدثاً مهماً على الساحة السياسية والاجتماعية.

وقد كانت النجف (مركز التشيع العالمي والعراقي) هي المنطلق والمأوى للأفكار والأيدولوجيا التي وضعها الخميني، وخاصة كتابه ومشروعه السياسي (الحكومة الاسلامية أو ولاية الفقيه)، ذلك المشروع الذي تمخض عنه قيام دولة ايران الاسلامية، ذلك الحدث الذي عُدّ طفرة كبيرة غيرت الكثير من الأمور على الساحة العربية والاسلامية والعالمية.

وعلى الرغم من وجود الشيعة في مناطق كثيرة من العالم، الا أن عبد الجبار يرى ان دراسة الشيعة في العراق يعدّ أمراً مهماً وله خصوصيته، ف (ان فهم الحالة العراقية للحراك السياسي النضالي الاسلامي الشيعي يستلزم تحليل طبيعة النزعة الاسلامية والأصولية من ناحية، وتحليل طبيعة تشكل الدولة وبناء الأمة، في العراق، من الناحية الأخرى، وذلك لغرض رسم الحدود الفاصلة وتحديد معالم شتى أشكال النشاط السياسي الاسلامي الشيعي في العراق). (الجبار، 2010، ص 59)

وللاشتغال الاجتماعي وتخصّصه في هذا المجال عمد عبد الجبار لأختيار دراسة تاريخ الحركة الشيعية في العراق في القرن العشرين، كونه رأى ان الموضوع له أهمية كبرى على الساحة الاجتماعية والسياسية والثقافية العراقية على وجه التحديد والعالمية عامة، وما أحدثته ثورة الخميني والحركة الاسلامية على حكم الشاه عام 1979 وتغير نظام الحكم العلماني الى نظام ديني ثيولوجي، ترك أثره على ايران والمنطقة عموماً والعراق خاصة، للقرب الجغرافي والفكري والمذهبي بين الدولتين الجارتين، وما أحدثه هذا العمق بين الأثنين من تداخل سياسي واجتماعي كبير وخطير على الواقع والشأن العراقي، والذي كان نتيجته قيام الحرب العراقية الايرانية عام 1980 ومحاولة نظام صدام حسين لتغيير تلك الخارطة ووضع العصي في عجلة المد السياسي الشيعي الثوري الايراني داخل العراق، ومحاولة وأد ذلك التمدد والانتشار للحركة الاسلامية

الشيعية الايرانية العراقية التي تهدد حزبه ووجوده السياسي في المنطقة، وهذا بالطبع ليس خيار صدام حسين فقط وانما خيار حكام العرب والعالم أيضاً، التي جعلت حزب البعث وقائده هو الواجهة الحقيقية أمام تلك الحرب الضروس، بينما كانت الدول الكبرى هي الممول الرئيس لهذه الحرب الطاحنة التي كان ضحيتها الكبرى العراق ويران على وجه التحديد، وهذا ما كلف الدولتين الجارتين خسائر كبيرة لا تعد ولا تحصى.

وما تخشاه الدول العربية والاسلامية من ثورة ايران الاسلامية هو التمدد الشيعي وتوسعه في المنطقة، وهذا يشكل تهديداً أيديولوجياً بالدرجة الأولى وحدوث صدام بين العقائد يؤثر سلباً على المكاسب السياسية والاقتصادية للحكام والقادة وزعماء الدين والسياسة، ممن يوهمون الناس بأنهم حراس العقيدة وحماة الدين والمذهب، من جميع الاطراف، وبالتالي فالحرب الفعلية ليست هي الحرب العسكرية والانتصار على الخصم، وانما هي الحرب الأيديولوجية والانتصار الثقافي والعقائدي، وهذا ما تسعى جميع الاطراف لتحقيقه وأعلانه أما الناس، فالتشيع له أيديولوجية وفكر وعقيدة منذ القدم، وقد وسم بالمعارضة والرفض من قبل الخصم طوال التاريخ، بينما يطرح الطرف الآخر خارج التشيع بأنه الممثل الرسمي والشرعي للدين والسياسة والحكم، وهذا ما لا يرضاه أصحاب العقول النقدية العاقلة.

لقد سعى فالح عبد الجبار في دراسته لبيان الأثر السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي لعبته الحركة الشيعية في العراق في التاريخ المعاصر، وخاصة ما تركه رجال الدين والمؤسسة الدينية الشيعية على تاريخ العراق المعاصر، بل شكل الخطاب الديني الشيعي هيمنة وسلطة مطلقة على كافة الجوانب الأخرى، كون المرجعية الدينية لها حظوة وسطوة على الجمهور وعلى يتبعها من الناس، بل الجمهور في كثير من الأحيان منقاد للمؤسسة الدينية وهي من تحدد مساره وخطواته، وهناك علاقة قوية بين المرجعية وجمهورها من الشيعة ليس على مستوى العبادات فحسب وانما يتعداه الى جانب المعاملات والتحرك السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ويرى عبد الجبار أن المرجعية تسير جنباً الى جنب مع جمهورها من العامة، ولا تريد أن تخسره، فالعامة هي من تمول المرجعية والمؤسسة الدينية الشيعية بالأموال من خلال الخمس والزكاة ودفع المستحقات المالية والعبادية، وهناك طبقة كبيرة من هؤلاء من التجار والفلاحين ممن يمولون المؤسسة الدينية والمرجعية، وبالتالي فالمرجعية لا تريد خسران هؤلاء لأنهم مصدر كبير من مصادر تمويلهم. وما يلاحظ على المرجعية علو صوتهما حينما تم اصدار بعض القوانين الجديدة عند قيام ثورة 14 تموز 1958، والتي منها : (الغاء ملكية الشيوخ الكبرى للأرض، وقانون الأحوال الشخصية الجديد،

والانتشار الجماهيري للماركسية.. ففي نظر رجال الدين كانت الماركسية تشكل تهديداً للإسلام بصفته عقيدة ومصدراً مقدساً للتشريع، وعدّوا الماركسية قوة اجتماعية من شأنها أن تهدد سلطة الدين الاسلامي على العامة من حزينين ورقيين.) (الجبار، 2010، ص 120)

صراحة هناك طروحات نقدية كبيرة وجريئة قدمها عبد الجبار في دراسته هذه، تناقش دور الشيعة

في العراق في الجانب السياسي والاجتماعي والثقافي، وما أحدثته الشيعة داخل العراق من حركات وتوجهات وأحداث تلقي بضلالها على الشأن العراقي، وما لشيعة العراق من علاقة بنوية وثقافية بينها وبين المناطق المجاورة وخاصة ايران، وما أحدثته هذا التدخل من آثار على الساحة العراقية ذات التعدد الديني والقومي والمذهبي، كما وتعرض عبد الجبار للدور الكبير الذي لعبته الاحزاب السياسية الشيعية في الشأن السياسي والاجتماعي، ومحاولة الخروج من المرجعية الدينية الضيقة، المتباعدة عن السياسة، الى المرجعية الدينية ذات التوجه السياسي والاجتماعي، وهذا ما سعى اليه مجموعة من رجال الدين الاصلاحيين، منذ تأسيس حزب الدعوة، على يد السيد محمد باقر الصدر، وطروحاته الفكرية والفلسفية والسياسية في هذا المجال، حتى قيام منظمة العمل الاسلامي على يد السيد محمد تقي المدرسي وبيت الشيرازي، الى قيام المجلس الأعلى الاسلامي بقيادة السيد محمد باقر الحكيم، وفي كل فترة سياسية من تاريخ العراق السياسي أشغلت هذه الاحزاب وفق سياسة الحكم التي كانت سائدة آنذاك، والفترة الأطول لجميع تلك الأحزاب الدينية الشيعية كانت قد قضتها في مواجهة حزب البعث، الا الفترة الأولى والقليلة التي قضاها حزب الدعوة في مواجهة ما جاء به عبد الكريم قاسم وطروحاته السياسية ذات التوجه العلماني، ومساندته للحزب الشيوعي، وتحوف الحركة الاسلامية في العراق من تلك المساندة وذلك الدعم الذي يهدد حركة ومصير المؤسسة الدينية ورجال الدين والفكر الديني الاسلامي، فقد (كانت السبرورات التي سببت هذا الاستجابة في طور التكوين على امتداد عقود من الزمن، لكنها أندفعت وتعاضمت بفعل التحولات الراديكالية التي جاء بها وأسسها نظام الحكم العسكري الذي أعقب سقوط النظام الملكي. ولقد عمل زوال نظام الملكية الكبرى للأرض وتعديل قانون الأحوال الشخصية وصعود الحركة الشيوعية على أبرز صورة انحسار النفوذ الديني. وكانت الطبقة الدينية قد فقدت أصلاً قدرًا كبيراً من احتكارها انتاجها المعرفة ونقلها "المدرسة" والضرائب الدينية (الخمس والزكاة)، أو احتكارها السيطرة على العامة الدينيين. وكانت طبقة رجال الدين ومجموعات المكانة التقليدية ترى في تناقض نفوذها اضمحلالاً للدين نفسه.) (الجبار، 2010، ص 530). وهذا ما جعل الحركات الاسلامية عموماً والأحزاب الاسلامية

الشيعة على وجه التحديد تواجه تلك الأحداث داخل المجتمع، سياسياً وثقافياً وفكرياً، بل وقام لكل حزب ديني قائد وموجه يوجه تلك الأحزاب من خلال برامج ثقافية ودينية وفكرية، من خلال المحاضرات والكتابات والمؤلفات الفلسفية والاقتصادية والثقافية، في مواجهة الأيديولوجيا العلمانية عامة والشيوعية خاصة، وهذا ما قام به (جماعة العلماء) في النجف وكربلاء والكازمية والاماكن الدينية المقدسة، وما قدمه السيد محمد باقر الصدر ومجموعة من الشباب العراقيين والعرب ممن يدرسون في حوزة النجف من كتابات فكرية وفلسفية في دحض ومواجهة الطروحات العلمانية والماركسية والرأسمالية، من أجل الحفاظ على الفكر الاسلامي والدفاع عن الهوية الاسلامية، بما اتيح لهم من وسائل اعلامية وحزبية من خلال الاعلام المسموع والمقروء، وما قدمه السيد محمد باقر الصدر كان نموذجاً فكرياً كبيراً على الساحة الحزبية والسياسية والاجتماعية الى جانب آخرين من قادة الحركة الدينية الشيعية، وهذا ما سلط الضوء عليه فالح عبد الجبار في دراسته عن (العمامة والأفندي).

4. صراع الأفندية والملائية عند علي الوردي :

لقد ناقش علي الوردي(*) في مؤلفاته بشكل مستفيض مشكلة السياسة والدين من جهة، ومشكلة الشيعة والسياسة والحكم من جهة أخرى، في موسوعته (لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث) كما تطرق لها فالح عبد الجبار في كتابه (العمامة والأفندي) من جهة معاصرة وفي القرن العشرين تحديداً، أما المشكلة بين الأفندية والملائية كطريقة في التفكير ونظام سياسي واجتماعي فقد تناوله الوردي أيضاً في مؤلفاته بشكل مستفيض جداً، وقد شغلت فكره كثيراً، فهو يفصل بين طريقة تفكير الملائية (أهل العمامة)، رجال الدين، وطريقة تفكير الأفندية (أهل التعليم الحديث)، رجال السياسة، الذين تأثروا بالحضارة الغربية الحديثة ومنجزاتها الفكرية والعلمية، والصراع الثقافي والسياسي الدائر بين الاثنين، فهو صراع بين القديم والجديد، وبين المحافظين والمجددين، وهذا ما يصرح به الوردي في مناسبات كثيرة وفي مواضع متعددة من كتبه وكتابات.

لقد أنشغل الوردي كثيراً بمناقشة دور الشيعة في التاريخ الاسلامي، والحركات الشيعية الدينية والسياسية والصوفية، في ايران والعراق، وتطرق لدور ايران الكبير في التفاعل الطائفي بين العراق وايران والعمق التاريخي بين الاثنين، وهذا ما أدى بدوره لعلاقة الأثر والتأثير في الجوانب السياسية والدينية والاجتماعية. وقد تأثر فالح عبد الجبار بتلك الطروحات التي قدمها الوردي في مؤلفاته وفكره، وكانت

عاملاً مساعداً في قيام أطروحته (الحركة الشيعية في العراق) أو العمامة والأفندي، وهذا ما أشار له في أطروحته تلك. (الجبار، 2010، ص 43 وما بعدها)

في معرض التفرقة بين خطاب الأفندية من جهة وخطاب الملائية من جهة، ينطلق الوردى في تعريف كل منهما قبل بيان الخلاف الفكري بين الأثنين، وهذا ما نريد بيانه في هذا المقام، يقول الوردى : (نعني بالأفندية الأشخاص الذين كانوا موظفين أو ضباطاً في العهد التركي، فهم في الغالب فقدوا مناصبهم في عهد الاحتلال، وصار الكثير منهم بلا مورد) (الوردى، 2005، ص 38) وقد كون هؤلاء طبقة لا يستهان بها في المجتمع العراقي آنذاك، (وهم عادة من متخرجي المدارس الحديثة، وصاروا يحلون محل الموظفين القدماء في الدوائر الحكومية تدريجياً، وكان لهم أثر لا يستهان به في إدخال معالم الحضارة الحديثة الى المجتمع العراقي.) (الوردى، لمحات اجتماعية ج 3، 2005، ص 8.9) الواضح من كتابات الوردى أنه تنبه للدور الذي قدمه هؤلاء الأفندية بوصفهم يمثلون خطاباً جديداً وتجديدياً متأثراً بالفكر التركي من جهة وبالفكر الغربي من جهة أخرى، على العكس من الملائية، من رجال الدين الذين كانوا دعاة وحماة للخطاب الديني التقليدي الذي ألفه المجتمع العربي والعراقي على وجه التحديد طوال قرون مضت. وحينما نأتي لتعريف الملائية عند علي الوردى فهو يقول : (نعني بالملائية رجال الدين، وهم فريقان : شيعة وسنيون) (الوردى، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ج 5، 2005، ص 40)

ويرى الوردى انه رغم التباين الحاصل بين هاتين الطبقتين والصراع القائم بينهما من حيث المنهج أو الأسلوب الا أنه هناك شبه بين الأثنين، وتعاون أيضاً بينهما بين مدة وأخرى بحسب الظروف الراهنة التي تحرك الأثنين وبحسب ألتقاء المصلحة الشخصية بينهما، اذ (حصل في عهد الاحتلال . كما يقول الوردى، أي الاحتلال الأنكليزي . تعاون وثسق بين الأفندية والملائية، وكان لهذا التعاون أثره الكبير في التقارب الطائفي الذي ظهر بوضوح في أيام الثورة. فقد كان من الظواهر الاجتماعية المألوفة في عهد الاحتلال حضور الأفندية الى مجالس الملائية، وتقبيل أيديهم والجلوس بين أيديهم باحترام وخشوع. ان الأفندية أدركوا ما للملائية من نفوذ قوي وكلمة مسموعة في أوساط العامة، وشعروا بأنهم يجب أن يتعاونوا مع الملائية لكي تكون دعايتهم المناوئة للاحتلال أشد تأثيراً أوسع نطاقاً.) (الوردى، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ج 5، 2005، ص 43)

الا أن الوردى يرى ان هذا التعاون أو التحالف بين الاثنين لم يكن لغاية فكرية أو ثقافية وانما لغاية شخصية سياسية، فكل من الأفندية والملائية يدرك حجم الخلاف بين الاثنين، ولكنهما يدركان الغاية السياسية الكبيرة من تحقيق هذا التحالف والانسجام الوقتى بين الاثنين، ما دام عدوهما واحد، فلا ضير للتحالف بينهما للخلاص من هذا العدو وهذا الاحتلال، يقول الوردى : (من الجدير بالذكر أن الأفندية والملائية في العراق كانوا متحالفين في أثناء ثورة العشرين وفي الفترة القصيرة التي تلتها، ولكن هذا التحالف كان مؤقتاً وليس من طبيعته أن يدوم طويلاً، فأن كل من هاتين الفئتين لها اتجاه ذهني معاكس لأتجاه الأخرى. فالملائية يريدون تطبيق الشريعة الاسلامية على أمور السياسة، بينما الأفندية يريدون ابعاد الدين عن السياسة. وهم حين تحالفوا وأنفقوا فترة قصيرة من الزمن كان ذلك من جراء وجود مصلحة مشتركة بينهم، ولم تكد تلك المصلحة تتفاوت عندما نال الأفندية المناصب التي يطلبونها حتى بدأ الاختلاف يظهر بين الفئتين وصار يشتد يوماً بعد يوم). (الوردى، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ج 6، 2005، ص 319)

تلك الحقيقة التي رصدها الوردى في كتاباته ودراساته عن الصراع بين الافندية والملائية، بين التقليد والتجديد، بين دعاة الأصالة والمعاصرة، بين المحافظين والمجددين، انما هي ظاهرة مستشرية في التاريخ الثقافي والاجتماعي لأغلب المجتمعات والشعوب ومنها المجتمع العراقي، الذي شهد هذه الظاهرة في فترات متعددة من تاريخه، وتلك هي النزعة الجدلية التي أمتاز بها أبناء المجتمع العراقي على مر التاريخ، وهي أشبه بالصراع الحاصل بين الحنابلة والمعتزلة، وبين أهل العقل وأهل النقل. والنزعة الجدلية هذه بنظر الوردى قد تحولت من مجالها الديني القديم الى مجالها السياسي الجديد. (الوردى، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، 2011) ذلك التحالف الوقتى الذي لمس الوردى بين الأفندية والملائية لم يكن بينهما فقط وانما تم أيضاً حتى بين الحركات الدينية المتخاصمة في فترات سياسية متعددة، بل لمسناه أكثر ما لمسناه في حياتنا السياسية والاجتماعية ما بعد 2003، حين تم التحالف بين جماعات وأحزاب دينية وعلمانية من جهة، وبين أحزاب دينية مختلفة المذهب من جهة أخرى، وركوب موجة الديمقراطية من قبل الأحزاب والتيارات المعادية والرافضة لها بالاطلاق، وهذا يعد سلوكاً سياسياً وقتياً غير دائم يرتبط بتحقيق المصلحة الحزبية وليس تحقيق المصلحة الاجتماعية او السياسية للبلد، وهذا ما جعل العراق ساحة حرب وتصفية حسابات على مر التاريخ. وهذا هو في صميم نزعة التناشر والازدواجية التي تناولها الوردى في فكره، فما يرفضه شخص أو جماعة في فترة ما قد يقبله في فترة أخرى.

الأفندية يريدون أن يتخذوا من العقل طريقاً لهم، والملائية يريدون أن يتخذوا طريق النقل طريقاً لهم، إلا أن الوردى يرى أن لا فرق بين الاثنين، فكلاهما تطرف الى منهجه وأنغلق على ذاته، دون رعاية لأحدهما الآخر، وهذا ما يشكل مشكلة في طريق البحث العلمى وأنعدام الموضوعية في تناول الموضوعات وتحليل المشكلات، وإنما التعصب والانغلاق والتوقع الفكرى هو منهجهم في طريق الحوار والمناقشة والافتناع، وكلاهما وعاظ ودعاة لا باحثين ودارسين، وهناك فرق كبير في نظر الوردى بين الداعية والباحث العلمى، حيث يقول : (ينبغي أن نميز بين وظيفة الداعية ووظيفة الباحث في الحياة، فالداعية هو الذى يتمسك بعقيدة من العقائد . دينية أو سياسية . ويدعو الناس إليها، ولذا فهو مضطر أن ينظر في أحداث التاريخ نظرة تقييمية حسب معيار العقيدة التى يدعو لها . أما الباحث فالمفروض فيه أن يدرس أحداث التاريخ دون أن تكون له أي فكرة مسبقة تحدد موقفه منها، وإذا كانت لديه مثل هذه الفكرة تحول من كونه باحثاً الى كونه داعية.) (الوردى، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ج 4، 2005، ص 477)

نعم جميل تلك التفرقة التى يضعها الوردى بين الداعية والباحث، ومشكلتنا اليوم هي في تحول الكثير من الباحثين والدارسين الى دعاة، وتحركوا في دراساتهم وفق منطق أحادي متطرف يريدون الناس أن يسيروا وفق منطقهم ومنهجهم العقائدي الاوحد الذى هو (منطق الفرقة الناجية)، الذى يجعل الحقيقة محصورة بطرف واحد دون طرف آخر.

وللتعصب المسرف في منهج كل من طبقة الأفندية وطبقة الملائية يرى الوردى أن طريق كلا الفريقين محفوف بالتعصب والانغلاق وعدم الحيادية، ف (الوعاظ المتفرنجون لا يقولون عن المعممين في ولعهم بالنصائح الفارغة. فلا يكاد أحد يذهب الى بلد من بلاد الغرب حتى يرجع وقد أنتفخت أوداجه غوراً وتحذلقاً، يأخذ عند ذلك تمجيد سجايا الغربيين وسمو أخلاقهم. ثم ينظر الى من حوله من البؤساء فيرمقهم بنظرة أزدراء ويقول : "ما لكم لا تتخلقون بأخلاقهم؟!". يفتخر المعممون بأخلاق السلف الصالح، ويفتخر المتفرنجون بأخلاق الغربيين. وهم جميعاً يريدون أن يضعوا أمام الناس غاية لا تنال على سبيل الألهاء والترجيع.) (الوردى، وعاظ السلاطين، 2009، ص 290)

الطبيعة البشرية للفرد العراقى من جهة والطبيعة الاجتماعية للمجتمع العراقى من جهة أخرى جعلت الفرد والمجتمع العراقى في علاقة عضوية بين الاثنين، وحجم التأثير كبير بينهما، والصراع هو سيد الموقف في جميع الحالات، ومن تلك الطبيعة والصراع ذلك الحاصل بين دعاة التجديد من جهة ودعاة المحافظة من جهة أخرى، وهو صراع ونزاع مستعر ومستمر بين الاثنين، يقول الوردى : (ضعف نفوذ وعاظ التدين فحل

محله نفوذ وعاظ التمدن من دعاة المجد التليد. والغريب أن الوعاظ "المتفرنجين" لا يختلفون عن الوعاظ "المعممين" الا بمظاهرهم الخارجية ومصطلحاتهم التي يتمشّدون بها. هؤلاء يصيحون "الدين.. الدين.. ياعباد الله!" وأولئك يصيحون "التمدن.. التمدن.. يا أبناء الفاتحين!". أولئك يهتفون : الى الأمام! وهؤلاء يهتفون : الى الوراء! ولعلهم يفعلون ذلك لكي يخدروا الناس ويشغلوا أذهانهم عن النظر في مشاكلهم الراهنة التي هي ليست الى الأمام ولا الى الوراء. (الوردي، وعاظ السلاطين، 2009، ص 269)

ولا فرق في نظر الوردي بين كلا الفريقين، فكل منهما يريد الانتصار لأفكاره ومنطقه وفلسفته، من خلال أعماده على منطق أرسطو، ذلك المنطق الذي يريد الانتصار للأفكار من زاوية واحدة وليس من زاوية الحقيقة والاختلاف، وقد قدم الوردي نقداً مهماً لمنطق أرسطو الذي يعتمد القياس وليس الاستقراء، الذاتية وليس الموضوعية في اصدار الأحكام. (الوردي ي.، 2010، ص 75 وما بعدها) ولعل البعض يرى أن الوردي رغم دراسته في الغرب وأعماده العقل طريفاً له فهو سينتصر حتماً للأفندية ضد الملائية، لأنه من دعاة المدنية والتجديد والتنوير، لكننا نرى أن الوردي خلاف ذلك تماماً، فنحن قد رأيناه من خلال نصوص سابقة يذم الأفندية كما يذم الملائية ويسجل عليهما منطقيهما الزائف والذاتي في المحاججة والاقناع، يقول عن طبقة الأفندية : (ان طبقة "الأفندية" عندنا يكثر فيها ازدواج الشخصية، فهم في الدائرة أو النادي فلاسفة طوباويون، وفي غير ذلك أناس عاديون.. مثلي ومثلك.) (الوردي ع.، شخصية الفرد العراقي، 1951، ص 77)

وهو أيضاً رأيناه يأخذ على الملائين والمتدينين ودعاة المحافظة تقوقعهم الفكري وتزمتهم لنزعتهم الذاتية ومنطقهم العقيم، فلا فرق اذن بين الاثنين وتطرفهم في منطقهم ومنهجهم اللاعلمي الذي يسرون عليه. فما علينا اذن الا أن نأخذ طريق الوسط في الأحكام، وأن نفرق بين منطق العلم ومنطق الدين، بين الحقيقة العلمية والحقيقة الدينية، وأن لا نستخدم منطقاً ومنهجاً واحداً في الأحكام.

5. الاسلام السياسي الشيعي بين المعارضة والحكم :

حين نأتي الى مسألة مهمة في بحثنا هذا وهي ما يشترك في طرحها كلاً من فالح عبد الجبار في كتابه (العمامة والأفندي) وعلي الوردي في مشروعه الفكري وأغلب مؤلفاته، وهي مسألة عرض وتحليل ونقد الخطاب السياسي الشيعي، كونه خطاباً له مكانته الدينية في الاسلام الى جانب المدرسة السنية التي تمتلك خطاباً سياسياً ينطلق من عقيدتها الدينية والاسلام السياسي السني.

إذا كان الوردى قد فرق بين كل من الأفندية والملائية، فإنه قد فرق في الملائية بين قسمين يمثلان صورة الخطاب الدينى والسياسى فى الاسلام، وهما كل من الشيعة والسنة. وفى كتابه (دراسة فى سوسولوجيا الاسلام) (***)

كان الوردى قد قدم دراسة نقدية جديدة فى علم الاجتماع الدينى، درس فيها الخلاف الصراع والخلاف الدينى والسياسى الحاصل بين أهم وأكبر مذهبين فى الاسلام وهما السنة والشيعة، وهذا الخلاف والصراع بين الأثنين على طول التاريخ الإسلامى أمر طبيعى بنظر الوردى، ويرى الوردى أيضاً أن تلك الثنائية (السنة والشيعة) أو معضلة الاسلام كما يسميها الوردى إنما هي (تمثل الثنائية نفسها التى يطلق عليها ينغر ثنائية الكنيسة - المذهب، أى الصراع بين الواقعية والمثالية) (الوردى ع.)، دراسة فى سوسولوجيا الاسلام، 2013، ص 64)

ويرى الوردى أن حقيقة الصراع بين الشيعة والسنة يشبه الصراع بين المثالية والواقعية، من جهة وبين حزبين سياسيين من جهة أخرى، حيث يرى الوردى أن السنة أقرب فى فكرها وسياساتها من الواقعية، بينما يمثل الشيعة المثالية فى فكرها وفلسفتها، وكل منهما متطرف فى نزعتهم وفلسفتهم، فلشد ما نحتاج لمنطقة وسطى تجمع بين الأثنين، فإذا هام الشيعة بالجانب المثالى فى طرحها الفكرى ونظريتها السياسية فأن السنة قد أفرطوا فى نزعتهم الواقعية والاقتراب من الحكام، بينما مال الشيعة للمعارضة السياسية ومعاداة الحكام. ويرى الوردى أن النبى محمد (ص) كان يمثل تلك المنطقة الوسطى فى الاسلام، فهو واقعى من جهة ومثالى من جهة أخرى، وهذا ما جعله قائد سياسى من جهة ونبى مرسل من جهة أخرى. (الوردى ع.)، دراسة فى سوسولوجيا الاسلام، 2013، ص 98 - 99)

ويختتم الوردى رأيه فى مسألة ثنائية الصراع بين السنة والشيعة، أو الواقعية والمثالية بقوله : (ان ثنائية الشيعة - السنة التى تمثل الى حد ما صراع "العبد - السيد" كما يعبر عنه نيتشه. انه الصراع بين نزعتين متعارضتين جذرياً هما : نزعة التعالى والكرامة والواقعية ضد نزعة الخضوع والذلة والمثالية. الطرف الأول مهتماً أكثر بتأسيس دولة بينما يهتم الطرف الآخر بتأسيس دين. تكمن المعضلة فى حقيقة أن الاسلام هو دولة ودين فى الوقت نفسه. أى منهما اذا ليس أقرب الى روح الاسلام من الآخر. يبدو أن الاختلاف بين الأثنين يكمن فى الزاوية الى يحاول أن ينظر كل منهما من خلالها الى الاسلام. فالأول ينظر الى الاسلام من وجهة نظر سياسية، بينما ينظر اليه الآخر من وجهة نظر دينية صرفة. الاسلام بالنتيجة ما

زال بعيداً عن كلا الفريقين ولا زال الفريقان قرني المعضلة الحادّين. (الوردي ع.، دراسة في سيسولوجيا الاسلام، 2013، ص 151)

وينظر الوردي الى السنة والشيعة بأتهما لا بد من أن تكون هناك شراكة بين الأثنين، فكأنهما حزبين سياسيين أحدهما يمثل الحكم والآخر يمثل المعارضة، ولا بقاء الا بالحفاظ على هوية كل منهما، مع احترام الآخر، فالتنافس والتدافع الاجتماعي أمر طبيعي جداً، ف (التاريخ البشري في الواقع عبارة عن صيرورة وحركة دائبة. والحركة لا تظهر الا اذا كان فيها تفاعل بين عاملين متعاكسين. فالعامل الواحد معناه السكون والجمود. وقد جاء في الامثال الدارجة : "اليد الواحدة لا تصفق" .) (الوردي ع.، مهزلة العقل البشري، 2010، ص 305)

وما يسجله الوردي من أختلافات ومقارنة بين كل من المجتهد الشيعي والفقيه السني من الناحية الاجتماعية فيجد أن هناك ثلاثة فروق بينهما هي :

1. ان الفقيه السني يشبه أن يكون موظفاً حكومياً، اذ هو يعتمد في معاشه على الحكومة وينقل من مكان الى آخر بأمر منها، وقد تزداد وظائفه ومخصصاته أو تقل حسب رغبة الحكام أو مقدار رضاهم عنه. أما المجتهد الشيعي فهو يستمد معاشه من زكوات الناس وهداياهم وأثلاث أموالهم.
2. ان انفتاح باب الاجتهاد عند الشيعة جعل المجتهد فيهم قادراً على إصدار فتاوى جديدة تلائم ظروف الوقت، وهو قد يستطيع أن ينسخ تلك الفتاوى بفتاوى مناقضة بناءً على تغيير الظروف.
3. ان المجتهد الشيعي ينظر الى الحكام نظرة تختلف عن نظرة الفقيه السني اليهم، وقد أتضح هذا في القرون الأخيرة حين أتحذ السلطان العثماني لقب "ال خليفة" وخوطف ب "أمير المؤمنين" فقد أصبح السلطان واجب الطاعة لدى أهل السنة باعتباره ولي الأمر الذي ورد وجوب طاعته في القرآن. أما عند الشيعة فولي الأمر الواجب الطاعة هو الامام الثاني عشر الذي غاب عن الأبصار، وهم يسمونه "صاحب الزمان" وينوب عنه أثناء غيبته المجتهدون، ولذا فأن المجتهدين في نظر الشيعة أولى بالطاعة من الملك، واذا لم يحصل الملك على إذن منهم في الحكم كان حكمه باطلاً. (الوردي ع.، لمحات اجتماعية ج 3، 2005، ص 98 . 99)

وفصل الوردي القول في الكثير من الأمور التي تخص المجتهد الشيعي وعلاقته بمقلديه والناس، ويبين الأثر الكبير الذي تركه المجتهدون على الساحة الشيعية في المجال السياسي والاجتماعي والفكري والديني والشعبي، وأن كان لهم خلاف تاريخي كبير بينهم وبين الفقهاء السنة من المدرسة الاسلامية الأخرى

من جهة، فأن لديهم خلافهم مع الأفندية من جهة أخرى، وهذا ما جعل حجم الخلاف كبير بين دعاة المحافظة ودعاة التجديد، في المجالات كافة. وما يلاحظ أن الوردى قد فصل القول في هذه الخلافات، سواء الخلاف الديني الشيعي السني من جهة أو الخلاف الديني (الملائية) مع العلمي والعلماني (الأفندية)، وهذا ما سار عليه فالج عبد الجبار في دراسته التي بين أيدينا، ولكنه حصر زمان المشكلة في القرن العشرين، وتأثير الشيعة على مجمل الوضع الديني والسياسي والاجتماعي في العراق وتأثيره على المنطقة، والصراع السياسي الأيراني مع قيام الثورة الإسلامية في عام 1979، وما أحدثته من ضجة في المنطقة العربية والإسلامية والعالمية.

6. بين فالج عبد الجبار وعلي الوردى :

لا شك أن عبد الجبار كان قد رصد الكتابات والنصوص التي قدمها الوردى عن الصراع الديني والسياسي سواء بين الملائية والأفندية من جهة، أو بين الملائية (شيعة وسنة) فيما بينهما من صراع مزمن وقديم من جهة أخرى، ولا شك أن الوردى قدم الكثير من الكتابات والأفكار حول هذه الموضوعات، وقد أستفاد عبد الجبار ولاحظها في كتاباته عامة وكتابه (العمامة والأفندي) خاصة. وهذا ما لاحظناه من خلال تتبع قراءة كتابات وأفكار عبد الجبار، وقد ذكرنا سابقاً مدى اعترافه واستفادته من فكر وطروحات علي الوردى، ولكنه والحق يقال لم يكن أسيراً لها وإنما قدم طروحات نقدية وأفكار جديدة تبعاً لطريقته في التفكير ومرجعياته العلمية، سيما وأن عبد الجبار قد تبنى أفكار الفلسفة الماركسية منذ زمن مبكر من حياته وهذا واضح جداً للعيان واعترافه بذلك أيضاً، بينما نجد الوردى متأثراً بفلسفة ماركس ونظرياته الاجتماعية، لكنه لم يكن ماركسياً أو شيوعياً في طروحاته بل كان ناقداً للكثير من أفكار الفلسفة الماركسية وأيديولوجيتها المتشددة نحو المادية ونقدها للميتافيزيقا والدين، والوردى يعترف بقيمة الفلسفة الماركسية وما قدمته وأنجزته من تغييرات كبيرة في تاريخ العالم ، ولكنه يرى من الجانب الآخر بأنها ليست خالية من العيوب كأي نظرية أو فلسفة بشرية من انتاج البشر، وقد تحولت الى أدولوجيا حزبية مغلقة على يد بعض المتعصبين من أتباع هذه الفلسفة، حين تزموا في وصف فلسفتهم بـ"العلمية" ولا يمكن الشك فيها أبداً، وهذا مما يخالف العلم والمنهج العلمي الصحيح، الذي أساسه التحول والتغير وفق مقتضيات البحث العلمي والملاحظة والتجربة، (ان الهدف الرئيس للماركسية هو ازالة استغلال الانسان لأخيه الانسان، وتوجيه الانتاج العام نحو مصلحة السواد الاعظم من المواطنين. وأشهد أن الماركسية سارت في الطريق الى هذا الهدف خطوات واسعة، ولكن مشكلة الماركسية أنها لم تكتف بالسعي نحو هذا الهدف الأعظم، بل

رأيها تتدخل في أمور هي في غنى عنها، حيث أنكرت وجود الله، وأستهانت بالأديان، وحاولت تفسير التاريخ والمجتمع وطبيعة الانسان حسب خطة ثابتة لا يجوز الخروج عليها. وبذلك خلقت الماركسية لها أعداءاً كان من الممكن أن يكونوا أصدقاء لها. (الوردي ع..، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ج 5، ق 2، 2005، ص 360 . 361)

وقد أُنْتَبِه الوردى الى مسألة في غاية الأهمية قد تم تناولها من قبل نقاد الماركسية وهي النظرة الشمولية في الماركسية، ولكنه لم ينساق مع النقاد في هذه المسألة ولم ينتقد الوردى الماركسية من خلال تلك المسألة وإنما كان له وجهة نظر مغايرة تماماً حيث يقول : (قد يصح القول ان "الشمولية" في نظرية ماركس كانت من عناصر القوة لها في زمانها، اذ هي كانت تمثل التيار السائد آنذاك. ولو لم تكن نظرية ماركس شمولية لما كُتِب لها النجاح والانتشار تجاه النظريات المنافسة لها. ولكن هذه الشمولية أصبحت فيما بعد من عناصر الضعف فيها. فان أتباع الماركسية . وخاصة المتعصبين منهم . جعلوها عقيدة عالقات الدينية، وأعتبروها مفتاحاً يفسرون بها كل شيء، ولا يكادون يرون أحداً يخالفهم في رأي حتى يسرعون الى توجيه شتى التهم اليه، كالرجعية والغيبية والبرجوازية والامبريالية وما أشبه، وتلك تشبه تهمة "الكفر" و "الزندقة" لدى المتعصبين من أهل الأديان.) (الوردي ع..، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ج ، ق 25، ص 2005، ص 361)

وهذا ما حذر منه الوردى في كتاباته وطروحاته، هو الخوف من الأفكار والعلوم والفلسفات حين تتحول الى عقائد جامدة وأيديولوجيات متزمنة يقتل ويقتل البعض في سبيلها، وهي أفكار بشرية معرضة للخطأ والصواب في كل زمان ومكان، فهي أفكار ومعارف نسبية متغيرة مرهونة بظروفها الاجتماعية وسياقها التاريخي من جهة ومنطق العلم وتحولاته من جهة أخرى.

ومن جميل القول في بيان فيصل التفرقة بين عبد الجبار والوردى ما قالته الدكتوراه لاهاي عبد الحسين: (لعل من أدق التوصيفات التي يمكن أن تطلق على فالح عبد الجبار كقائمة شاحخة في مجال علم الاجتماع عموماً وعلم الاجتماع العراقي خصوصاً أنه عالم اجتماع ماركسي بامتياز. ويأتي وصفه بهذا الشكل ليس فقط لأغراض الدقة وهذه حقيقة يمكن تلمس حضورها بوضوح في كل أعماله بما فيها التراجم التي قام بها أو التي كلف آخرين بالقيام بها وإنما أيضاً لتمييزه عن عالم الاجتماع العراقي الأبرز حتى ظهور عبد الجبار وهو الدكتور علي الوردى. فالوردى عالم اجتماع عراقي تحرري ديمقراطي تنويري مدني أثرى المكتبة والوعي الجمعي العراقي بتحليلات ملهمة ووجهات نظر غير مألوفة للتأمل في واقع المجتمع والظواهر

الطارئة فيه. أما عبد الجبار فمفكر ماركسي مختلف من حيث التوجهات النظرية والقناعات العلمية وهذا ما يضعه في خانة موازية للوردي وليس إمتداداً له. (الحسين، 2018/3/14)

ولكن لاهاي عبد الحسين تنبّه الى نقطة في غاية الأهمية كي لا تضع عبد الجبار في خانة الحزبية والأيدولوجية المتشددة وهي قولها : (يبقى أن نلاحظ أنّ ماركسية عبد الجبار من نوع "الماركسية الأكاديمية" بمعنى أنّها ماركسية منزوعة من التحيزات السياسية والالتزامات الأيدولوجية بقدر تعلق الأمر بالعمل البحثي المنجز. فهو لا يتشدد في تبني المفهومات والأفكار الماركسية التقليدية أو التي حملت من قبل عامة القراء على محمل سياسي أو أيدولوجي معين. وهو يتقبل الانتقادات بصدر رحب شريطة أن يكون الرد مبرراً من النواحي العلمية والواقعية وبالذليل والحجة الملموسة والقابلة للفحص والنظر والقياس). (الحسين، 2018/3/14)

في أحد بحوثه يتناول عبد الجبار بالقراءة والنقد فكر علي الوردي، وتحديدًا في موضوع حمل عنوانه (سوسيولوجيا البداوة بين علي الوردي وأبن خلدون)، يتناول عبد الجبار تلك الفكرة الخلدونية / الوردية، ويبين مدى استفادة الوردي العميقة من أبن خلدون في صياغة فكره ونظرياته الاجتماعية، وقد سلط عبد الجبار على دراسة الوردي وموسوعته (لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث) وبيان مدى المقاربات في سوسيولوجيا الماضي وسوسيولوجيا الحاضر ونقاط تقاطعهما، والوردي بالتأكيد يستند في فكره وفي صياغة نظريته في البداوة والحضارة والقديم والجديد على فكرة أبن خلدون في العصبية ونظريته الاجتماعية في الصراع بين البداوة والحضارة وفق قانون اجتماعي ثابت، فالصحراء تنتج البداوة والارض الخصبة تنتج الحضارة، وهذا ما أفرزته المجتمعات قديماً وحديثاً، وكما يقول الوردي : (إن الدور الطويل الذي قامت به البداوة في مجتمعاتنا منذ أقدم الأزمان لا يمكن أن يختفي دون أن يترك أثره في أخلاقنا وفي نظرتنا الى الأمور. لعلي لا أغالي إذا قلت إن مجتمعاتنا الراهن هو من أكثر المجتمعات في العالم تأثراً بالقيم البدوية في محاسنها ومساوئها. ولعل المساوىء البدوية أوضح أثراً فيه من المحاسن.). (الوردي ع، منطق ابن خلدون، 2005، ص 205)

وبفكر تحليلي نقدي يقدم عبد الجبار دراسة قيمة لأثر أبن خلدون في علي الوردي، ومن جميل القول ما قاله عبد الجبار في الوردي : (إن الوردي يوقف أبن خلدون على رأسه). (الجبار، سوسيولوجيا البداوة بين علي الوردي وأبن خلدون، ص 5. 6)

وسبب ذلك القول من قبل عبد الجبار بحق الوردى هو إعتقاده بأن الوردى ذهب الى القول بسيادة روح البداوة وانتقالها حتى الى المدينة. وأن العصبية قد أنتقلت من اطارها البدوي الى اطارها الحضري، وانتقال العصبية البدوية والقبلية الى المحلة والبلدة والمدينة، وأمتدت تلك العصبية التي تغذي الفرد والمجتمع العراقي الى المؤسسات والدولة برمتها، وهذا ما يتوسع في مناقشته عبد الجبار في بحثه والذي يرى فيه أن (مفهوم الوردى لتضاد الحضارة / البداوة لا يشبه على هذا التقابل القطبي الخلدوني، بل هو عكسه تماماً. ان البداوة هنا هي نظم قيم وأشكال تنظيم، تطغى على المجتمع، وتنتقل الى المدن، لا لتحل فيها، بل لتدوم في صورة : ثأر، وغزو، ودخالة، وغسل عار والأنغلاق في عصبية محلية (المحلة)، المدينة، الطائفة).

(الجبار، سوسيولوجيا البداوة بين علي الوردى وأبن خلدون، ص 9. 10)

والشيء المهم الذي يتناوله عبد الجبار في بحثه هذا هو الصراع بين البداوة والحضارة عند الوردى من جهة والصراع بين المقدس واللامقدس من جهة أخرى، ذلك الصراع الذي بلغ مبلغه مع الملائية والأفندية، (الجبار، سوسيولوجيا البداوة بين علي الوردى وأبن خلدون، ص 14)

وهي تلك الفكرة التي نجد عمقها وتناولها الواسع من قبل عبد الجبار في كتابه وأطروحته (العمامة والأفندي) التي تحمل بالتأكيد من أفكار الوردى الشيء الكثير التي وظفها عبد الجبار وأستفاد منها في تطوير فكره وبيان انتمائه لمدرسة الوردى من جهة وتقديم اضافات جديدة تبين خصوصيته من جهة أخرى، وهذا ما عمل عليه البحث في بيانه من خلال هذه الصفحات. وبالتأكيد هذه الدراسة ليست بكافية لبيان فصل المقال ما بين فالح عبد الجبار وعلي الوردى من الاختلاف أو الأتصال، ولكن ربما تكون هي بداية لتحفيز الباحثين والدارسين لتقديم دراسات أعمق وأوسع بهذا الخصوص، عسى أن نكون قد وفقنا في هذه الدراسة لتسليط الضوء على فكر فالح عبد الجبار، الذي يستحق منا كل الاحترام والتقدير على ما قدمه من طروحات فكرية ومن منجز ثقافي ومؤلفات وترجمات أغنت المكتبة العربية، على المستوى الفلسفي والفكر الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي.

هوامش :

(*) فالح عبد الجبار (1946م . 2018م)، مفكر وعالم اجتماع عراقي، عمل أستاذًا وباحثًا في علم الاجتماع في جامعة لندن، مدرسة السياسة وعلم الاجتماع في كلية بيركبيك، والتي كان قد حصل منها على شهادة الدكتوراه. وقد عمل سابقا محاضرا في جامعة لندن الحضرية، ومنذ عام 1994 قاد مجموعة بحث المنتدى الثقافي العراقي في كلية بيركبيك. عمل سابقًا مديرا للبحث والنشر في مركز الدراسات

الاجتماعية للعالم العربي التي يوجد مقرها في نيقوسيا وبيروت (1983-1990). تخصص بدراسة الفكر السياسي والاجتماعي في الشرق الأوسط، وتناولت أعماله قضايا : الدين، ودور القانون، والصراع الديني، والمجتمع المدني. ومن اهم مؤلفاته بالعربية : الدولة والمجتمع المدني في العراق، الديمقراطية المستحيلة- حالة العراق، معالم العقلانية والخرافة في الفكر العربي، المادية والفكر الديني المعاصر، بنية الوعي الديني والتطور الرأسمالي (أبحاث أولية)، فرضيات حول الاشتراكية، المقدمات الكلاسيكية لنظرية الاغتراب. وله من الترجمات عن الانكليزية والالمانية : الاقتصاد السياسي للتخلف، موجز رأس المال، رأس المال، نتائج عملية الإنتاج المباشرة. وقد أكد عبد الجبار في طروحاته على بناء مجتمع عربي مدني يعتمد الحداثة منهجاً للتقدم والتمدن، ولا يمكن اقامة الدولة المدنية من دون تحقيق مكوناتها السياسية والاجتماعية والفكرية.

(**) علي حسين الوردی (1913م- 1995 م)، وهو مفكر وعالم اجتماع ومؤرخ عراقي، حصل على شهادة الماجستير عام 1948 ونال الدكتوراه عام 1950 من جامعة تكساس من أمريكا، وتأثر بالمنهج العلمي الغربي، وعُرف بتبنيه للنظريات الاجتماعية الحديثة في وقته، لتحليل الواقع الاجتماعي العراقي، وكذلك استخدم تلك النظريات بغرض تحليل بعض الأحداث التاريخية، كما فعل في كتاب لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، كان على الوردی أول عالم اجتماع عراقي درس شخصية الفرد العراقي وطبيعة المجتمع العراقي بجرأة وصراحة وحلل الظواهر الاجتماعية الخفية والسلوكيات الفردية والجمعية ووجه الاهتمام إلى دراستها وتحليلها ونقدها. وهو بهذا دفعنا إلى إعادة النظر في خطابنا الفكري والاجتماعي والسياسي وإلى ضرورة ان ننزل من ابراجنا العاجية وان نعني واقعنا بكل ايجابياته وسلبياته. للوردی العديد من المؤلفات القيمة التي أغنت الثقافة والمكتبة العربية والتي منها : مهزلة العقل البشري،، وعاظ السلاطين، خوارق اللا شعور (أو أسرار الشخصية الناجحة)، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث (6 أجزاء)، الأحلام بين العلم والعقيدة، منطق ابن خلدون، أسطورة الأدب الرفيع، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، شخصية الفرد العراقي، بحث في نفسية الشعب العراقي على ضوء علم الاجتماع الحديث. كما تم ترجمة رسالته للماجستير الى العربية تحت عنوان (دراسة في سوسيولوجيا الاسلام)، وكذلك تم ترجمة أطروحته للدكتوراه الى العربية والتي عنوانها (نظرية المعرفة عند ابن خلدون). وقد دعا الوردی في طروحاته الى اقامة علم اجتماع عربي يدرس ويحلل شخصية الفرد العربي وخصوصيته الثقافية والفكرية والاجتماعية.

قائمة المصادر

1. رائد جبار كاظم. مالم يقله فالخ عبد الجبار في كتابه العمامة والأفندي. صحيفة المثقف الألكترونية. موقع المثقف العربي. استراليا. العدد 4558. 2019./2/27
2. علي المرهج. كتاب الدولة.. اللويثيان الجديد. موقع المثقف العربي. استراليا. العدد: 4489. 2018/12/20
3. علي الوردي. خوارق الاشعور. ط2. دار ومكتبة دجلة والفرات. بيروت. لبنان. 2010
4. علي الوردي. دراسة في سوسيولوجيا الاسلام. تر: رافد الاسدي. ط1. دار الوراق. بيروت. 2013.
5. علي الوردي. دراسة في طبيعة المجتمع العراقي. ط 1. دار ومكتبة دجلة والفرات. بيروت. لبنان. 2011.
6. علي الوردي. شخصية الفرد العراقي. ط1. بغداد. منشورات دار ليلي. لندن. 1951.
7. علي الوردي. لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث. ج 3. ط2. دار الراشد. بيروت. لبنان. 2005.
8. علي الوردي. لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث. ج 4. ط2. دار الراشد. بيروت. لبنان. 2005.
9. علي الوردي. لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث. ج 5. ق1. ط2. دار الراشد. بيروت. لبنان. 2005.
10. علي الوردي. لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث. ج 5. ق2. ط2. دار الراشد. بيروت. لبنان. 2005.
11. علي الوردي. لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث. ج 6. ط2. دار الراشد. بيروت. لبنان. 2005.
12. علي الوردي. منطق أبن خلدون. ط1. منشورات سعيد بن جبير. قم. 2005.
13. علي الوردي. مهزلة العقل البشري. ط2. دار ومكتبة دجلة والفرات. بيروت. لبنان. 2010.
14. علي الوردي. وعاظ السلاطين. ط1. دار ومكتبة دجلة والفرات. بيروت. لبنان. 2009.

15. فالخ عبد الجبار. سوسيولوجيا البداوة بين علي الوردي وأبن خلدون. بحث منشور في مجلة نصوص. العدد الأول. 1994./10/1
16. فالخ عبد الجبار. العراق: صراع المقدس والديني في بناء الأمة. الحوار المتمدن . العدد: 1485 - 10. / 3 / 2006
17. فالخ عبد الجبار. العمامة والافندي. تر: أمجد حسين. ط 1. منشورات الجمل. بيروت . لبنان. 2010.
18. لاهاي عبد الحسين. الماركسية الأكاديمية لدى فالخ عبد الجبار. موقع الحزب الشيوعي العراقي. 14/آذار. 2018.